



نموذج السياسة للتمويل الشامل جنسانياً

الملخص التنفيذي



تم تطوير نموذج سياسة التمويل الشامل جنسانياً (GIF) كنقطة مرجعية للمشرفين وصانعي السياسات لخلق بيئة ممكنة لزيادة الشمول المالي للنساء. يغطي نموذج السياسة سياسات التمويل الشامل جنسانياً والتجارب والدروس التي تم تنفيذها بنجاح من قبل أعضاء AFI. وبما أن التمويل الشامل للجنسين يعد مجالاً شاملاً، فإن نموذج السياسة يركز على سبعة مجالات سياسية موضوعية تتبع AFI، وهي تمكين المستهلك وسلوك السوق، والخدمات المالية الرقمية، وتناسب المعايير العالمية، وبيانات الشمول المالي، واستراتيجية الشمول المالي، والتمويل الأخضر الشامل، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يغطي مجالات موضوعية جديدة وناشئة تتقاطع مع هذه المجالات، مثل الشمول المالي للشباب، والشمول المالي للأشخاص المهجرين قسراً (FDPS)، والأشخاص ذوي الإعاقة (PWDs).

منذ اعتماد خطة العمل ديناوارو (DAP) في عام 2016 والتحديث اللاحق لها في عام 2022، حققت المؤسسات الأعضاء في التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) تقدماً ملحوظاً في تطوير وتنفيذ سياسات التمويل الشامل جنسانياً. ولذلك، يجمع نموذج السياسة أمثلة عملية من الدول، مما يوفر خيارات مقارنة للدول التي في مراحلها الأولى من تطوير سياسة التمويل الشامل جنسانياً، بالإضافة إلى قائمة من المنشورات (منتجات المعرفة) التي تم إنتاجها داخل شبكة AFI، والتي توفر مراجع مفيدة لقصص النجاح في هذا المجال.

تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، زادت الحاجة إلى الشمول المالي للنساء، حيث إنه لا يعزز فقط المساواة بين الجنسين، بل يدفع أيضاً نحو النمو الاقتصادي الشامل والتنمية. ويُعتبر الاقتصاد الشامل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما أن الشمول المالي للنساء ضروري لتحقيق الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء اقتصادياً، والهدف الثامن المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، والهدف العاشر المتعلق بتقليل الفوارق.



كما لعبت التطورات التكنولوجية دورًا أساسيًا في تسهيل الشمول المالي للنساء، خصوصًا في المناطق الريفية، من خلال النقود المحمولة والمدفوعات الرقمية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يواصل صانعو السياسات والمشفون لعب دور حيوي في تعزيز التمويل الشامل الشامل جنسانيًا من خلال تطوير سياسات ولوائح مناسبة تخلق بيئة ممكنة لمقدمي الخدمات المالية لتوفير وصول متساوٍ للنساء إلى الخدمات المالية، مع تعزيز المساواة بين الجنسين داخل المؤسسات.

ويعترف هذا النموذج السياسي أيضًا بأن تنفيذ السياسات واللوائح التي تعزز التمويل الشامل الشامل جنسانيًا قد لا يكون كافيًا، حيث إن التقدم يعتمد على بيئة تمكينية تشمل معالجة الحواجز الهيكلية المجتمعية الأوسع التي تواجهها النساء غالبًا، والمشاركة العامة للنساء في الاقتصاد بشكل عام. كما أن أعضاء AFI أصبحوا أكثر حساسية تجاه بعض الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي لا تقع ضمن اختصاص صانعي السياسات والمشرفين الماليين مباشرةً، ولكنها تتطلب منهم استخدام نفوذهم لتوجيه التغيير.

من المتوقع أن يسرع اعتماد نموذج سياسة التمويل الشامل الشامل جنسانيًا من تقليص فجوة التمويل بين الجنسين للنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء على مستوى العالم.